الغذاء وصحة الشعب[1]

عبر التدبير البريطاني
في أثناء هذه الحرب

أحدثت الحرب كثيراً من التغييرات في انجلترا ومن هذه التغييرات ما كان يطالب به الطب منذ أعوام في عهد السلم. فمنذ أعوام والأطباء المختصون يقولون للناس ان الخبز الأبيض ليس جيداً وان الخبز الاسمر (السن) يفضله كثيراً لأن فيه أهم الفيتامينات والأملاح المعدنية التي يفقدها الدقيق في عمل التحويل الى الدقيق الأبيض . ولكن التيار كان يتجه الى تفضيل الخبز الأبيض والجمهور كما هي الحال كثيراً لم يحفل بما يقوله له أطباؤه . على أن الجمهور البريطاني يجد نفسه الآن أمام أمرين إما أن يأكل الرغيف الاسمر (الرغيف الاسمر القومي)وإما لا يأكل خبزاً وهو لذلك يأكل الخبز الاسمر وهذا يفيد صحته العامة فائدة قيمة

لقد ظل الاطباء أعواماً يحثون الناس على الإكثار من شرب اللبن . ولكن اللبن كان غالياً على الفقراء مهملاً عند الاغنياء ، والآن استرد اللبن مكانته الغذائية وبالرغم من وجوب تعقيمه إجبارياً ، فان هذه الخطوة لم تتم بعد ولكن اجراءات الحرب قد جعلته خاضعاً للرقابة الحكومية . وما يقال عن اللبن في هذا الصدد يقال عن كل ما عداه من الاغذية الاساسية فكلها خاضعة لوزارة الطعام من حيث الرقابة عليها ونظافة توزيعها . وان تكن وزارة الصحة هي وحدها المطالبة بابداء الرأي في سياسة التغذية العامة . ومن أهم مستشاري وزارة الصحة السير جون اور John Orr وبموجب النظام الحالي تعطى الحوامل والاطفال دون الخامسة وعددهم حوالي الثلاثة ملايين ونصف كل يوم ثمن جالون من اللبن (١٢٥ درهماً) بثمن زهيد أو دون ثمن . وما جاء شهر يونيو سنة ١٩٤٢ إلا ونحو ٨٥ ٪ من الاطفال الذين يمكن أن يشربوا اللبن كان يصرف لهم نصيبهم من اللبن بموجب هذا الاتفاق ووزع اللبن أكثر مما كان يوزع وفي عدالة لم تكن معروفة في توزيعه من قبل مع مراعاة نظام التفضيل ، الذي ينال بمقتضاه الاطفال دون الخامسة حقهم من البرتقال والبيض وعصير الطماطم وزيت السمك . ويوزع على الاطفال دون السنة ربع جالون من

(١) من محاضرة للكابتن هدلي فلاك الطبيب بالسلاح الطبي في الجيش البريطاني

اللبن يومياً . كذلك يوزع على الاطفال دون الخامسة أنواع من العسل الغنية بالفيتامينات. وبعبارة أخرى نجد أن الحكومة لاول مرة ترسم سياسة غذائية تضحي بها لهؤلاء المحتاجين الى التغذية أكثر من غيرهم كل ما يحتاجون اليه من غذاء . فالناس في بريطانيا الآن يأكلون ما يفيدهم لا ما يلذ لهم أن يأكلوه وهم ينالون ما يكفيهم بدل أن ينالوا ما يستطيعون شراءه ليس غير . وقد كان هذا الذي يستطاع شراؤه بالنسبة الى خمسي السكان غير كاف للتغذية الملائمة أو التامة . وفي الثالث والعشرين من شهر يونيو قررت وزارة الوقود والقوة انه بالقياس الى مطعم (وست أند) فإن مطاعم عمال المناجم أصبحت تنال من الطعام أكثر مما كانت تنال . ونسبة هذه الكثرة تختلف باختلاف الانواع فهي في اللحم ١٠٠ ٪ وفي الدهن ٦٧ ٪ وفي السكر ٦٠ ٪ وفي السمك ٢٥ ٪

وقد ظل الاطباء طويلاً يدعون الى الايمان بالحاجة الى الغذاء الجيد الكافي في سبيل المحافظة على الصحة الكاملة ، ولكن وجد كثيرون في جميع الامم قبل الحرب مرضى بسبب قلة التغذية . وفي الوقت نفسه كانت هذه الامم تتلف مقادير كبيرة من القمح واللبن والفاكهة لان في توزيعها على الناس خسارة مالية . ان الامة المحاربة تحتاج الى كل رجل وكل طفل من أبنائها ولكنها تحتاج اليهم أصحاء . ولهذا فان الغذاء الذي يمكن إنتاجه يوزع كله في سبيل هذه الغاية — وهي أن يكون البريطانيون جميعهم أصحاء . فان الاهتمام الآن متجه نحو العناية بصحة المجموع . أما حرية بعض الافراد في أن يربحوا من المواد الغذائية على حساب الصحة العامة فانها تأتي في المرتبة الثانية ، بل إن الأمل في ألا تعود اليها منزلتها السابقة . لقد بلغت بعض المواد الغذائية من خطر الشأن بالنسبة الى الصحة العامة لافراد الشعب مبلغاً يجعلنا نقول إن توزيعها يجب أن يكون مسؤولية قومية حكومية كمسؤولية توزيع المياه النقية تماماً

وقد انقضت الآن أربع سنوات تأثر في خلالها الشعب البريطاني كافة بتجربة السيطرة على الطعام وتوزيعه . ونتائج هذه التجربة قد أخذت تتضح الآن

***

ومن الاحصاءات التي أشار اليها السير ويلسن جيمس وهو الرئيس العام لمجلس الصحة ومجلس التعليم في خطاب ألقاه في ٢٤ مارس سنة ١٩٤٣ أن نسبة المواليد ارتفعت الى ١٨ و١٥ في الالف وهذه النسبة هي أعلى معدل للمواليد بلغته البلاد في أكثر من عشر سنين وبالرغم من الزيادة في عدد المواليد فإن نسبة الوفيات في الاطفال وهي ٤٩ في الالف كانت أقل نسبة سجلت الى الآن . ولعله مما يستحق التنويه أن عدد الذين ولدوا في مستشفيات الامومة التي أعدتها وزارة الصحة لظروف الحرب قد بلغ حتى اكتوبر سنة ١٩٤٢ سبعين الفاً وكذلك

الحال في نسبة الوفيات ووفيات الاجنة وهي ٦ و١١ في الالف بالنسبة لسكان بريطانيا جميعاً وتعدُّ كل منهما أقلَّ نسبةٍ سجلت الى الآن

قال السير ولسن جيمسن . « ان الامة لا يمكن ان تصل الى مثل هذه النسب اذا كانت صحتها العامة تعاني عناءً يذكر من ويلات الحرب . ولا بد لنا من ان نذكر أنهُ مما لاشك فيه ان وطأة الحرب تزداد على سرّ الاعوام بل هي تتراكم وتتجمع ولا بد من ان تكون الصحة العامة جزءًا من الثمن الذي ندفعهُ في هذه الحرب. ولكن ليس هناك دليل على إن هذا النوع من الثمن يدفع حاليًّا » . ويرجع الفضل في صحة الأمة الى الاجراءات التي اتخذت في تزويد الناس بالطعام اللازم لصحتهم بمقادير كافية . ولقد أعرب لورد وولتن حديثاً عن الأمل في أن ترى الامة صلاحية الاستمرار بعد الحرب في هذه النظم التي وضعتها وزارة الطعام في اثناء الحرب ولا سيما فيما يختص برعاية الطفل وحماية الأم . وهذا اقل ما يمكن أن نطمع فيه لأن هذه مطالب اولية ، ولكن ما سيطالب به الشعب بعد الحرب هو أن تكون له سياسة غذائية تكفل مقادير وافرة من الطعام الضروري — الطعام الذي لا يمكن للصحة أن تدوم الا به — لا للحوامل والوالدات فحسب ولكن لجميع افراد الشعب

صحة العمال

رحب الشعب بالعناية المتزايدة بتحسين صحة العمال في المصانع وهي عناية من آثار الحرب ، فالجيش لا يستطيع أن يقوم باعباء العمل في حرب حديثة دون تموينه من المصانع، والمصانع لا يمكن أن تعمل دون عمال أصحاء . والعناية بصحة العمال في المصانع كانت من اختصاص وزارة الداخلية . ثم نقل اختصاصها الى وزارة العمال لا الى وزارة الصحة وكان ذلك في يونيو سنة ١٩٤٠ . ومن ذلك الوقت اتسع مدى العناية بالصحة والترفيه عن العمال في المصانع اتساعاً أبعد مما تقتضيه الحاجة في زمن السلم . وزاد عدد الاطباء الذين يقفون وقتهم كلهُ على المصانع من ٣٥ الى ١٦٤ طبيباً في سنتين كما زاد الذين يعملون نصف الوقت من ٧٠ الى ٦٧٣ طبيباً. كذلك اتسع نطاق التمريض في المصانع اتساعاً كبيراً وتعطى الآن دروس قصيرة الأجل خاصة بالتمريض تنظمها كلية التمريض الملكية . ونظمت الوزارة حملة كبيرة لاتقاء الحوادث كما دلت صفات كثيرة خاصة بالنهوية والاضاءة نشأت عن ضرورة الإظلام الباكر وعلى كل مصنع يشتغل فيه عمل ليلي ويوظف اكثر من ٢٥٠ عاملاً أن يعد مطعماً للعمال . وزيد عدد هذه المطاعم العامة الى ١٠٫٠٠٠ مطعم يقاطها بضع مئات قبل الحرب . وأعدت وسائل خاصة للعناية بالعدد الكبير من النساء والصغار الذين يؤدون واجبهم في الصناعة .

وتبذل الآن عناية أكثر من قبل بالتوجيه الفني اي اختيار الشخص منذ سن مبكرة للعمل الذي يلائمه . وكذلك استخدمت الموسيقى للترفيه عن العمال الذين يستمرون في عمل ما على وتيرة واحدة ونظمت لهم فترات راحة ، وجعل العمل محبباً الى انفسهم كما منحوا اجازات بأجر

ومن المرجح ان يكون المستوى الخاص بالصحة وقواعدها في المصانع قد ارتفع الآن في بريطانيا العظمى عما كان عليه من قبل . وقد أدرك الجميع ان ساعات العمل الطويلة لا تؤدي الى انتاج كبير ولكنها تؤدي دائماً الى الاجهاد الصناعي وتقليل الانتاج . ويرى الوزير المسؤول ان هذه التغيرات ليست تغيرات وقتية فرضتها الحاجة الملحة في زمن الحرب وحسب . فقد قال أرنست بفن في مجلس النواب في ٢٢ يونيو الماضي « اني أكرر ان الوسائل التي اتبعتها الوزارة في اثناء هذه السنة لم تكن جزافاً ... انها تخدم أغراض الحرب وتحمي امتنا وتغذيها وتعمل على المحافظة على صحة أبنائها في وسط هذه الاحوال العصيبة ولكنها رسمت لتقوية الادارة ولادخال واجبات جديدة متسعة الافق شاملة ، وطرق لمكافحة المشكلات الصناعية واني لأرجو ان تكون هذه الطرق دائمة الفائدة للمجتمع »

وتعتمد الصحة العامة التامة في المقام الاول على اشياء ثلاثة : غذاء صحي ، أحوال ملائمة للعمل ، ووسائل ميسرة للعيش . وقد أدت الحرب الى ادراك الفرد العادي لهذه الحقيقة . فالعمال الآن أقوى صحة مما كانوا من قبل . وهذا بالرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن عدد الاطباء نقص عما كان عليه . وقد كان لكل ٢٢٠٠ شخص طبيب على وجه التقريب والآن يعمل كثير من الأطباء خارج البلاد في ميادين الحرب فأصبح لكل ٢٧٠٠ شخص طبيب . ولو لم يتيسر خدمة ٨٠٠ طبيب أجنبي — بين بولنديين وتشكيين ويونانيين وغيرهم من الحلفاء — لكانت الحالة أسوأ مما هي

ومن الواضح أيضاً أن جميع الأطباء الذين يعملون في انجلترا يقضون وقتاً أطول في الارشاد الصحي من الوقت الذي يمضونه في معالجة الامراض . وكثير منهم يعملون في المصانع ويصادفون كثيرين من الاصحاء رجالاً ونساء . وهم يكتشفون العلامات الاولى للمرض ويعالجونها . وتقبل الآن باستعداد طيب النصيحة الطبية عن الغذاء وعن أحوال العمل مع كسب اضافي لصحة المجتمع . ويعامل المرضى من الرجال والنساء بكل عناية كما يستعمل وقت أطول وأموال أكثر لمنع المرض ولرفع المستوى الصحي

وقد أمضت المصالح الطبية أثناء القرن الماضي أغلب وقتها وبذلت كثيراً من مجهوداتها في البحث عن الامراض الناتجة عن واحد او آخر من هذه الاسس الثلاثة . الغذاء الصحي ، والاحوال الملائمة للعمل ، والوسائل الميسرة للمعيشة . ان حالة سوء التغذية عامة وما يتبعها

عادة من أمراض وارتباكات لتقوم لان الشعب إما أن يكون فقيراً فلا يستطيع شراء الغذاء أو جاهلاً فلا يشتري الغذاء الصحي . فالسكن غير الصحي والازدحام الشديد يؤديان الى ضعف الصحة بقدر ما يؤدي اليه سوء التغذية، وأحوال العمل غير الملائمة للصحة تفضي الى زيادة الحوادث وارتفاع معدل الامراض الصناعية . وستستمر الحاجة الى الخدمات الطبية حتى لو سكن كل الناس في بيوت صحية وعملوا في مصانع وعزب وورش ملائمة وتوفرت لهم مقادير وافية من الغذاء الصحي ومنحوا ضماناً ضد الخوف او الحاجة . ولكنها لن تكون الخدمات الطبية التي نعرفها اليوم ، وسيكون من المناسب عندئذٍ أن تسمى بالخدمات الصحية ، لانها ستوجه للوصول الى الصحة التامة لا الى ما يقع اليوم من علاج هذه الامراض التي كان يجب ألا يكون لها وجود

وليست الصحة الايجابية بفكرة جديدة ولكنها لقيت رواجاً جديداً في السنين الاخيرة لأن الوصول اليها أصبح قريب المنال . لم يعد الناس يقنعون بأنهم غير مرضى، بل يجب ان يشعروا بصحة تامة وافرة — صحة كافية لان يتغلبوا بها على أي مشكلة أو صعوبة — صحة كافية تمكنهم من الرياضة والتمتع بها بدلاً من مراقبة إخصائيين ذوي أجور مرتفعة يختصون بها دون غيرهم . ويودون ان تكون لهم صحة كافية تمكنهم من العمل واللعب ومن الاكل والنوم والتمتع بكل ما يحبون عمله — صحة كافية ليواجهوا بنفسه كل صعوبات العالم ومشكلاته بعد الحرب

رغبات الشعب

يقول السير وليم بفردج في فقرة ٤٣٧ من تقريره — « ان المقصد الاعلى من التأمين الاجتماعي هو نظام صحي يكفل العلاج الشامل بأنواعه كلها والوقاية التامة من الامراض لكل مواطن دون استثناء لاتحده ميزانية ولا يقف في سبيله أي عائق اقتصادي يرجع اليه في التنفيذ »

وبرنارد شو قال نفس هذا الكلام من قبل بزمن طويل وردّده كثيرون من قبل ومن بعد . ومن الواضح أن هذه هي الفكرة المثالية ومقصد الشعب . والنتيجة التي نريد أن نصل اليها بعد الحرب هي تعيين أحسن الوسائل وأسرعها في سبيل الوصول الى هذه الغاية وانى لاود أن أعتقد كما يعتقد البعض أن الفكرة قابلة للتنفيذ بمجرد اصدار تشريع حاسم . ولكني أشك في امكان حدوث شيء مثل هذا . وأظن انه من الاقرب الى طبيعة الاشياء ان أي هذا تدريجيًّا — بالاستمرار الدقيق في بناء جديد من النظم الصحية على أساس ما عندنا من قديم أراد كما أشرت الى ذلك من قبل ، من أفضل ما يوجد في العالم .